

دور الحكم المحلي في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة - التجربة الماليزية

The role of local government in achieving the environmental dimension of sustainable development - the Malaysian experience

بسع عبد القادر

Besseba Abdelkadir

besseba.abdelkadir@gmail.com، جامعة الشلف

تاريخ الاستلام: 2023/09/30 تاريخ القبول: 2023/11/03 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح كيفية تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة بالاعتماد على نظام الحكم المحلي. حيث تم في هذه الدراسة مناقشة المفاهيم المتعلقة بالحكم المحلي وأهميتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بالاعتماد على دراسة التجربة الماليزية في الاعتماد على الحكم المحلي في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة بشكل خاص. ومن خلال دراستنا للنموذجين المعتمدين للحكم المحلي في تحقيق التنمية المستدامة بماليزيا (بوتراجاي *Putrajaya* واسكندر *Iskandar*)، يمكن القول بأنه رغم من القيود الإدارية المرتبطة بالحكم المحلي في ماليزيا (على سبيل المثال، يتم تعيين الممثلين السياسيين المحليين من قبل الحزب الحاكم)، والحاجة الماسة لتحسين القدرات الإدارية المحلية، إلا أنه يمكن لمؤسسات الحكم المحلي تحقيق الكثير فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: الاستدامة البيئية، الحكم المحلي، ماليزيا.

تصنيفات JEL : Q56

Abstract:

This article seeks to examine the role of local governance in achieving environmental sustainability, planning of city or a region can be more functional and implementable by using low carbon city concept in Malaysia. We concluded by examining the Malaysian situation of local

governance in the midst of quest for sustainable development. Learning from the two models for sustainable development in Malaysia (Putrajaya and Iskandar), we contend that in spite of the administrative limitations associated with local governance in Malaysia (for example, local political actors being appointed by the ruling party), local governance institutions can still achieve a lot with regard to the attainment of sustainable development targets.

Keywords: environmental sustainability, local governance, Malaysia.

JEL Classification Codes: Q56

المؤلف المرسل: بسع عبد القادر، الإيميل: besseba.abdelkadir@gmail.com

I. مقدمة:

منذ فجر التاريخ الإنساني تميزت الكيانات الاجتماعية بسيادة شيخ القبيلة ومجلسه بهدف ضمان الاستقرار والأمن الاجتماعي. وقد كانت هذه الكيانات المحلية تمثل صورة مصغرة للحكومة والنواة الأساسية للمجالس البلدية أو القروية بلغة العصر الحديث. ثم تطورت الحكومات الصغيرة إلى قيام الدولة المدنية بمراحلها المختلفة. وبمجرد ظهور الدولة الحديثة توسعت نشاطاتها وخدماتها لدرجة أصبح أمر توزيع الوظائف الإدارية والمهام الحكومية مسألة ذات أولوية قصوى لزيادة الفاعلية والكفاءة في تقديم الخدمات المحلية للمواطنين.

تختار الدولة الحديثة أسلوبها في التنظيم الإداري بما يتلاءم مع ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فتلجأ إلى المركزية الإدارية في مطلع نشأة الدولة. وعندما تستقر أمورها ويكبر حجمها وتزداد واجباتها وتتوسع خدماتها تتحول إلى اللامركزية الإدارية ضمناً لتفرغ الحكومة المركزية للأمور السياسية الهامة وتحقيقاً لمشاركة المواطنين في إدارة مرافقهم وخدماتهم.

ومع ما شهده العالم منذ أواخر التسعينيات من تغيرات جوهرية، دفعت كلا من البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء إلى إعادة النظر في فلسفة الحكم والإدارة وضرورة تبني المدخل الإداري في تنفيذ السياسات التنموية العامة المختلفة لتحقيق التنمية المستدامة. ولقد صاحب هذا التنامي في الإدراك بدور الحكم والإدارة في التنمية بعدما أظهرت عدة دراسات أن النجاح أو الإخفاق في دفع عجلة عملية التنمية

بأبعادها المختلفة يتوقف بدرجة كبيرة على مدى رشاده أسلوب الحكم والإدارة (الحكم المحلي الجيد)، خاصة في ظل مطالبة الهيئات المانحة إلى الدول النامية المتلقية للمنح بإحداث تغييرات جوهرية في هياكلها السياسية والإدارية وإعادة صياغة اطر الحكم، كشرط لتحقيق التنمية.

يجسد دور الحكم المحلي في تحقيق التنمية المستدامة تحديا كبيرا في كل المجتمعات، وينعكس ذلك في الحاجة إلى تعزيز المؤسسات والعمليات والآليات التي تمكن من المشاركة الكافية للمواطنين في وضع جدول أعمال لتحقيق التنمية المستدامة. وعلى مدى العقود الماضية، كانت هناك مناقشات واسعة وعدة انتقادات لتأثير الحكم المحلي على مفهوم التنمية المستدامة.

وعليه يكمن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

"كيف يعمل نظام الحكم المحلي على تحقيق تنمية مستدامة؟ وكيف يتم تجسيد ذلك

على مختلف أبعاد التنمية المستدامة وخاصة البيئية منها؟"

وللإجابة عن هذا التساؤل نضع الفرضية التالية:

"يسمح تبني نظام الحكم المحلي بتبني تنمية مستدامة ذات بعد بيئي أفضل مقارنة بنظام

الحكم المركزي."

ولتحقق من صحة هذه الفرضية، سوف نعمل من خلال هذه الدراسة على تحديد مفهوم البعد البيئي للتنمية المستدامة وكيف يؤثر تبني نظام الحكم المحلي على تحقيق هذا الهدف. وسوف نستدل في ذلك بالتجربة الماليزية التي تعتبر من بين الدول التي عرفت نجاحا في هذا المجال، والتي تعتبر جديرة بالتأمل وخصوصاً أنها تتميز بكثير من الدروس التي من الممكن أن تأخذ بها الدول النامية كي تنهض من كبوة التخلف والتبعية، حيث سنناقش في الجزء التطبيقي من الدراسة المنظور الماليزي للتنمية المستدامة والحكم المحلي في ضوء استراتيجية تهيئة وتحضر البلاد، والخطة الوطنية المعتمدة لذلك، بدراسة اقليمين نموذجيين للحكم المحلي والدور الذي يلعبه في بناء مجتمعات مستدامة في منطقتي بوتراجاي واسكندر ماليزيا.

II. الإطار النظري:

1. مفهوم التنمية المستدامة:

عرفت التنمية المستدامة Sustainable development من خلال اللجنة العالمية للبيئة والتنمية WCED ⁽¹⁾ في تقرير برونتلاند Brundtland Report بعنوان مستقبلنا المشترك سنة 1987 بأنها "مسارات التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي التي تلي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة" ⁽²⁾.

يتعلق مفهوم الاستدامة بصيانة وتعزيز الموارد البيئية والاجتماعية والاقتصادية، من أجل تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية. المكونات الثلاثة للاستدامة هي ⁽³⁾:

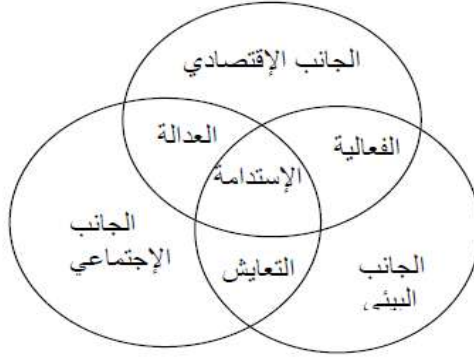
- **الاستدامة البيئية Environmental sustainability**: الأمر الذي يتطلب أن استمرارية سلامة رأس المال الطبيعي. ولذلك يجب ألا يتجاوز معدل استخراج الموارد المتجددة معدل تجديدها، وكذا قدرة البيئة على استيعاب النفايات. وبالنسبة لاستخراج الموارد غير المتجددة يجب أن يكون عند الحد الأدنى وألا تتجاوز المستويات الاستراتيجية الدنيا المتفق عليها.

- **الاستدامة الاجتماعية Social sustainability**: التي تقتضي الحفاظ على تماسك المجتمع وقدرته على العمل من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. يجب تلبية الاحتياجات الفردية، مثل تلك المتعلقة بالصحة والرفاهية والتغذية والمأوى والتعليم والتعبير الثقافي.

- **الاستدامة الاقتصادية Economic sustainability**: وتنتج عن تحقيق تنمية ذات بعد اجتماعي وبيئي، وكونها مجدية ماليا.

وقد تم دمج الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة (الفعالية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، الحفاظ على البيئة) في إطار حكم راشد وذلك كما يبينه الشكل (1).

الشكل (1): أبعاد التنمية المستدامة



Source : Khaled Hamrouni, **Développement Durable et PME**, première rencontre internationale économie de l'environnement (industrie et environnement), Annaba 19/09/2007, p10.

وبالرجوع إلى التقرير السابق نجد أنه وضع العلاقة بين المسائل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية. كما له الفضل في شمول وبرز مفهوم التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، ويمكن أن نستخلص من التقرير ما يلي⁽⁴⁾:

- التعاون الدولي لتجاوز مشكلة الفقر
- التوازن بين النمو الاقتصادي والمجال البيئي والمجال الاجتماعي
- الاستغلال العقلاني والمستديم للموارد بطريقة تسمح بدوامها للأجيال القادمة
- تكييف النمو السكاني مع انتاج الغذاء وخاصة في الدول النامية "تثبيت معدل النمو الديمغرافي"
- تغير أنماط الاستهلاك وجعلها أكثر ملائمة للبيئة
- التعاون الدولي لمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية
- الاتجاه نحو التكنولوجيا النظيفة

2. مفهوم الحكم المحلي

يشير مصطلح الحكم المحلي Local government إلى مؤسسات أو كيانات محددة تنشأ عبر هيئات واجراءات معينة، مثل الدساتير الوطنية National constitutions (البرازيل، والدنمارك، وفرنسا، والهند، وإيطاليا، واليابان، والسويد)، أو الدساتير الفدرالية أو الولاية state constitutions (أستراليا، والولايات المتحدة) أو من خلال التشريعات العادية (القوانين المحلية أو البرلمانات) ordinary legislation التي يتخذها أعلى مستوى في الحكومة المركزية (نيوزيلندا، والمملكة المتحدة، ومعظم الدول)، أو من خلال تشريعات مقاطعات provincial or state legislation (كندا، باكستان)، أو من خلال أوامر تنفيذية (الصين)، وبشكل عام فإن نظام الحكم المحلي يقوم على توفير مجموعة من الخدمات المحددة لمنطقة جغرافية صغيرة نسبياً⁽⁵⁾.

1.2 التمييز بين الإدارة المحلية والحكم المحلي

هناك جدل واسع بين الكتاب والباحثين العرب حول مصطلحات الإدارة المحلية Local Administration ومصطلح الحكم المحلي Local Government، يعتقد بعضهم بوجود اختلاف كبير بين المصطلحين فالأول (الإدارة المحلية) يتعلق باللامركزية الإدارية في حين أن الثاني (الحكم المحلي) يتعلق باللامركزية السياسية الشائعة في نظم الدول الاتحادية الفدرالية. وهناك رأي ثاني ذهب إليه بعض الباحثين، يتلخص باعتبار نظام الإدارة المحلية خطوة أو مرحلة أساسية نحو الحكم المحلي، حيث تبدأ بعض الدول عند تطبيق اللامركزية الإدارية بتفويض الصلاحيات أو تحويلها أولاً من الحكومة لممثليها في المحافظات ثم تبدأ بتطبيق الإدارة المحلية بعد ذلك، وفي حالة نجاح هذه الإدارة المحلية تقوم بتطبيق نظام الحكم المحلي⁽⁶⁾.

وهناك رأي ثالث يميل إليه كثير من الباحثين، ويدعو إلى عدم التفريق بين المصطلحين، ويرويه اختلاف في التعبير، بمعنى أن لهما مدلولاً واحداً، وأنهما يشيران إلى أسلوب واحد من أساليب الإدارة يتباين تطبيقه من دولة إلى أخرى. وهنا لابد من التأكيد بأن النظام الفرنسي يستعمل مصطلح الإدارة المحلية Local Administration بالرغم من أن كل أعضاء المجالس المحلية (مجالس المديريات

والمجالس البلدية) يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب فقط، وفي حين أن النظام الإنجليزي يستخدم مصطلح الحكم المحلي Local Government بالرغم من وجود الرجال الحكماء Alderment في المجالس المحلية والذين تم تعيينهم بواسطة المجلس المحلي حتى سنة 1974⁽⁷⁾.

وهنا لا بد من التأكيد على أن مدى ما تتمتع به الهيئات المحلية من قدرة في اتخاذ قراراتها بصورة مستقلة وتتمكن من تنفيذها في حدود وحدتها الإدارية هو المعيار والمتحكم الرئيسي في وجود نظام سليم قوي بصرف النظر عن التسميات ولا أدل على ذلك من أن مظاهر مقومات الإدارة المحلية نظريًا ومن خلال التشريعات في كثير من قوانين الإدارة المحلية في الدول العربية تبدو عظيمة وكافية من خلال الأطر التنظيمية والانتخابات التي يتضمنها التشريع، لكن الواقع العملي يوضح بجلاء ضعف تلك الوحدات المحلية مقابل السلطة المركزية صاحبة الوصاية شبه المطلقة على هذه الوحدات.

2.2 مقومات الحكم المحلي

هناك عدة مقومات رئيسية يجب توافرها حتى يتمكن نظام الإدارة المحلية من تحقيق الأهداف المرجوة منه، وتشمل ثلاث أركان ومقومات رئيسية:⁽⁸⁾

أ. تمتع الحكم المحلي بالاستقلال: حيث يكون للوحدة المحلية شخصية معنوية اعتبارية مستقلة ضمن منطقة جغرافية محددة. وتكون مستقلة عن الأشخاص والعناصر المكونة لها. وهذا يعني عدم الارتباط بالسيطرة المركزية. ولهذا الاستقلال صور عديدة منها:

- تقسيم الدولة إلى وحدات محلية جغرافية لها شخصيه معنوية معترف بها.
- الاستقلال المالي، بحيث يكون لها صلاحيات الحصول على الموارد وصرفها.
- عدم تلقي الأوامر من السلطة المركزية.
- اتخاذ القرارات التي تراها مناسبة ضمن إطار القانون المعمول به في الدولة.
- وجود جهاز إداري تابع للوحدة المحلية له صلاحية إدارتها ووضع الأنظمة الخاصة بها.

ب. قيام مجالس محلية منتخبة لإدارة المصالح المحلية: لا بد من وجود هيئات محلية منتخبة من قبل السكان تقوم بإدارة شؤونهم، فالانتخاب هو الطريقة الوحيدة التي تعبر عن إرادة الشخص،

والانتخابات حالة أساسية من الديمقراطية الواجب تعزيزها في الإدارة المحلية. حيث تضمن اختيار العناصر ذوي الكفاءة والنشاط. وتكون الجماهير هي مصدر السلطة، ولا يتأثر أعضاء مجالس الهيئات المحلية بسيطرة الحكومة المركزية.

ج. الاعتراف بوجود مصالح محلية متميزة: تنطلق فلسفة الحكم المحلي من مشاركة الوحدات المحلية في إدارة مصالح خاصة محلية باعتبارها أكثر استجابة لحاجات ومتطلبات المواطنين والإقليم، لذا لا بد من وجود مصالح محلية تتميز عن المصالح القومية للدولة، فما يهم إقليم معين قد لا يهم الدولة كلها، ويجب أن تخرج إدارة المصالح المحلية من يد الدولة المركزية. وكذا تتمتع المجالس المحلية بالاستقلال التام، مع خضوعها للإشراف والرقابة من السلطة المركزية، وينحصر دور الحكومة المركزية في الرقابة على هذه المجالس حتى تضمن سير أعمالها ضمن المصالح والسياسات العامة للدولة، بحيث لاتصل هذه الرقابة إلى حد إصدار الأوامر لأنها تصطدم بالاستقلالية واللامركزية، ولكن هناك أهداف وأسس تستند إليها الحكومة في هذه الرقابة ومنها:

- التأكيد على الوحدة السياسية والإدارية للدولة.
- أن تعمل الوحدات المحلية ضمن الأنظمة والقوانين وتكون قراراتها متوافقة مع هذه الأنظمة.
- التأكد من قيام الوحدة المحلية من أداء واجباتها بكفاءة وفعالية وضمان حسن سير الخدمات المحلية.

3.2 دراسة مؤشرات الحكم المحلي

من البديهي قبل التطرق لأي حديث عن التحليل النظري للعلاقة بين إدارة الحكم والنتائج الاقتصادية يجب علينا إن نكون قادرين على قياس إدارة الحكم. لذا فالمسألة الأساسية هي تشخيص المؤشرات والمعايير الكمية المناسبة لقياس أداء إدارة الحكم بالطريقة التي تمكننا من توضيح آثار إدارة الحكم على المتغيرات الاقتصادية. عملت المؤسسات الدولية ومنها البنك الدولي على إيجاد مجموعة من المؤشرات الكمية التي من خلالها يمكن توضيح انجازات إدارة الحكم، وفي هذا المجال تم تبني ثلاثة مقاييس للحكم تتضمن ستة مؤشرات لتحقيق الحكم الرشيد⁽⁹⁾:

المقياس الأول: ويتضمن العملية التي من يتم خلالها اختيار الحكومات، مراقبتها، واستبدالها، ولأجل تحقيق ذلك نستعين باثنين من مؤشرات إدارة الحكم وهما:

- **إبداء الرأي والمساءلة Voice and Accountability:** إعطاء تصور عن مدى قدرة المواطنين على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وكذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام.

- **الاستقرار السياسي وغياب العنف Political Stability and Absence of Violence:** إعطاء تصور عن احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف ذو الدوافع السياسية والإرهاب.

المقياس الثاني: قدرة الدولة والامكانيات المتاحة لها في الإدارة ذات الكفاءة للموارد وتطبيق السياسات الصحيحة والتي تقاس بالمؤشرات الآتية:

- **فاعلية الحكومة Government Effectiveness:** إعطاء تصور عن نوعية الخدمات العامة، ونوعية الخدمة المدنية ودرجة استقلاليته عن الضغوط السياسية، وكيفية صياغة السياسات وتنفيذها، ومصادقية التزام الحكومة بتلك السياسات.

- **نوعية الأطر التنظيمية Regulatory Quality:** إعطاء تصور عن قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات واللوائح سليمة من شأنها السماح وتشجيع تنمية القطاع الخاص.

المقياس الثالث: احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تقوم بإدارة المعاملات الاجتماعية والاقتصادية في البلد وهذا يشمل المؤشرات الآتية:

- **سيادة القانون Rule of Law:** إعطاء تصور عن تصورات مدى ثقة المتعاملين في والالتزام بقواعد المجتمع، وحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم، فضلا عن احتمال حدوث الجرائم والعنف.

- **مكافحة الفساد Control of Corruption:** إعطاء تصور عن مدى سعي السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة (الفساد).

3. دور الحكم المحلي في التنمية المستدامة

يجسد دور الحكم المحلي في تحقيق التنمية المستدامة تحديا كبيرا في كل المجتمعات، وينعكس ذلك في الحاجة إلى تعزيز المؤسسات والعمليات والآليات التي تمكن من المشاركة الكافية للمواطنين في وضع جدول أعمال لتحقيق التنمية المستدامة. وعلى مدى العقود الماضية، كانت هناك مناقشات واسعة وعدة انتقادات لتأثير الحكم المحلي على مفهوم التنمية المستدامة⁽¹⁰⁾. ووفقا لـ Kardos (2012) فإن "تشكيل نوع معين من الحكومة هو شرط أساسي ونتاج خطوات نحو تحقيق التنمية المستدامة". ويرى أيضا أن النماذج التقليدية للحكم ليست مجهزة تجهيزا جيدا لتنفيذ توليفات التنمية التي تتطلبها التنمية المستدامة "نظرا لطبيعة التعقيد المتزايدة واتساع تحديات الاستدامة التي نواجهها اليوم"⁽¹¹⁾.

لم يعد ينظر إلى الحكم المحلي على أنه مجرد أسلوب من أساليب التنظيم الإداري تتقاسم من خلاله السلطة الإدارية المركزية ممارسة الوظيفة الإدارية فحسب بل أصبح الحكم المحلي يشكل منظومة متكاملة تسعى إلى تحقيق أهداف عديدة. وتتوزع أهداف الحكم المحلي إلى أهداف سياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية، نتناولها في النقاط التالية:⁽¹²⁾

الأهداف السياسية:

يمكن اجمال الأهداف السياسية للحكم المحلي في النقاط التالية:

- يعد نظام الحكم المحلي تجسيدا حقيقيا لما يعرف بالديمقراطية الإدارية، فلم يعد ينظر إلى الديمقراطية على أنها الوسيلة الوحيدة لاختيار الشعب لممثليه في البرلمان بل امتدت لتشمل مشاركته في إدارة المصالح المحلية.
- يهدف نظام الحكم المحلي إلى إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه بعض الدول ذات التعددية القومية والدينية.
- تتيح الإدارة المحلية الفرصة لتدريب واعداد قيادات المستقبل في المجالين التشريعي والتنفيذي على المستوى الوطني، وتؤكد الدراسات الميدانية التي أجريت على الخلفية الاجتماعية والمهنية والعلمية والسياسية لأعضاء المجالس التشريعية في بعض الدول، أن نسبة معقولة من هؤلاء الأعضاء قد مارسوا العمل كأعضاء منتخبين في المجالس المحلية قبل انتخابهم لعضوية البرلمان.

الأهداف الإدارية:

- إن اللجوء إلى تبني نظام الحكم المحلي لم يكن ترفاً فكرياً بل ضرورة ملحة لتحقيق أهداف إدارية تتمثل ب:
 - تحقيق الكفاءة الإدارية من خلال تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين الإداري، فالمجالس المحلية أكثر وأسرع من السلطة الإدارية المركزية استجابة لمطالب المواطنين في وحدات الإدارة المحلية وذلك لمعرفة هذه المجالس وقربها للمشاكل المحلية التي يعاني منها المجتمع المحلي واحساسها بالمسؤولية اتجاه الناجحين.
- إن الأخذ بنظام الحكم المحلي يمكن من اختيار أنسب الأساليب الإدارية التي تنسجم مع الظروف المحلية، فمن المعروف أن السلطة الإدارية المركزية تستخدم في العادة انماطاً وأساليب موحدة على جميع المواطنين في إقليم الدولة برمتها، وربما لا يشكل هذا الأسلوب ضرراً بالنسبة للمرافق العامة الوطنية، ولكن الأمر يخالف بالنسبة للمرافق العامة المحلية، حيث يعمل نظام الحكم المحلي على تفادي الأساليب النمطية في الإدارة، ذلك لأن مشكلات الوحدات الإدارية تختلف عن بعضها البعض.
- فالحكم المحلي يعمل على إيجاد المجال الخصب لتجربة النظم الإدارية الجديدة، حتى إذا ما ثبت نجاحها أمكن تعميمها على باقي الوحدات الإدارية، وإذا فشلت التجربة فإن الضرر لن يتعدى حدود الوحدة الإدارية التي طبقت فيها هذه التجربة.

الأهداف الاقتصادية:

- للإدارة المحلية أهداف اقتصادية يمكن اجمالها وفقاً لما يأتي:
 - تعمل الإدارة المحلية على تقريب المنتج من المستهلك أو المستفيد من الخدمة ممن يؤديها، حيث يقرر ممثلو الوحدات الإدارية للمجالس المحلية الخدمات المطلوبة ويشرفون على إدارتها في الوقت الذي يستطيعون هم أنفسهم الانتفاع والاستفادة بهذه الخدمات والاشتراك في تمويلها.
- يستهدف الحكم المحلي تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية، وذلك لأن قيام الإدارة المركزية بإدارة المرافق القومية والمحلية معاً قد لا يؤدي على تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية على دافعي الضرائب، وربما تتضرر بعض المرافق والأفراد من هذا التوزيع، ولكن في حالة تبني نظام الحكم المحلي سيتم توزيع المال

باختيار أهالي الوحدات المحلية، فضلاً على ما يدفعونه من ضرائب ورسوم سيتم صرفه على هذه المرافق المحلية وهذا تحقيق من العدالة الاجتماعية وتساوي المواطنين في تحمل المسؤولية المالية والاستفادة منها.

الأهداف الاجتماعية:

- يعمل نظام الحكم المحلي على تحقيق أهداف اجتماعية يمكن تحديدها على النحو التالي:
 - يؤدي تبني نظام الحكم المحلي إلى دعم الروابط الروحية بين أفراد المجتمعات المحلية بطريقة تحول طاقاتهم إلى أعمال بحيث يستطيع كل مجتمع محلي ان يحقق لنفسه وجوداً ذاتياً بقصد تحقيق المصالح المشتركة لأفراده.
 - في ظل نظام الإدارة المحلية سيشعر الفرد بأهميته في التأثير في اتخاذ القرارات المحلية وتنفيذها مما يعزز ثقته بنفسه ويزيد من ارتباطه بالمجتمع المحلي وهي الخطوة الأولى نحو خلق وتطوير روح المواطنة الحرة.

III. الإطار التطبيقي: دراسة التجربة الماليزية

التعريف بماليزيا

ماليزيا اتحاد يتألف من ثلاث عشرة ولاية وثلاثة أقاليم اتحادية. وهي دولة قارية جزرية يبلغ مجموع مساحتها 329758 كلم²، وعدد سكانها حوالي 31.4 مليون نسمة. تقع في جنوب شرق آسيا، وتنقسم إلى إقليمين يفصل بحر الصين الجنوبي بينهما، الإقليم الأول هو شبه جزيرة ماليزيا ويقع غرب ماليزيا، بينما الإقليم الثاني هو سرناك وصباح ويقع شرق ماليزيا. تتكون ماليزيا من ثلاثة أعراق رئيسية هم الملايو (مسلمون) ويمثلون أغلب السكان بنسبة 57%، يليهم الصينيون ويمثلون حوالي 27%، ثم الهنود بنسبة أقل تمثل 7%، إضافة إلى أعراق أخرى. وماليزيا بلد متعدد الأديان أيضاً، وهي موطن لأربع ديانات عالمية كبرى، هي الإسلام والبوذية والهندوسية والمسيحية. وتشمل الديانات الأخرى التاوية والسيخية والعقيدة البهائية. ولذلك فإن الحفاظ على الوحدة الوطنية يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لماليزيا في ظل هذا التنوع.

وينصّ الدستور الاتحادي لماليزيا، وهو القانون الأعلى في البلد، على الإطار القانوني ونظام الحكم

على النحو التالي⁽¹³⁾:

- أ- تأسيس ماليزيا في شكل اتحاد؛
- ب- توزيع السلطات بين الاتحاد والولايات؛
- ج- تأسيس ملكية دستورية؛
- د- تشكيل حكومة برلمانية على غرار الحكومة البريطانية، تتضمن توزيع السلطات على النحو التالي:

- السلطة التشريعية، وهي السلطة التي تسنّ القوانين ممثلة في البرلمان؛
- السلطة التنفيذية، وهي سلطة الحكم ممثلة في الرئيس الأعلى للاتحاد وتمارس مهامها بموجب أحكام الدستور الاتحادي؛
- السلطة القضائية ممثلة في الجهاز القضائي (المادة ١٢١ من الدستور الاتحادي).

نظام الحكم المحلي في ماليزيا

على غرار كل المستعمرات اعتبرت المؤسسات في ماليزيا موروثاً من الحقبة الاستعمارية، وفي هذا الصدد يعتبر النظام الحالي في ماليزيا نموذجاً عن الاستعمار البريطاني الذي بقي ما يقرب من قرنين من الزمن، حيث أبقى على طابع الإدارة المحلية الذي هيمن حتى بعد الاستقلال، بالنظر إلى الملامح القانونية والتنظيمية نجدها متطابقة مع النموذج البريطاني خاصة في شقها القانوني، ولكن استطاعت ماليزيا فيما بعد أن تؤسس لنموذج خاص بها، كانت أول ولايتين تشكل فيهما الحكم المحلي " بينانغ " و " ملقا " وهما أول مدينتين تتعرضان للاستعمار، وكانت بينانغ أول جزيرة تنشأ فيها لجنة سميت بلجنة - " ASSISSORS " أسيسورز - سنة 1801 وأنشأت لأجل تطبيق برامج التنمية الحضرية في المدينة وهذا ما أدى إلى وضع الأسس الأولى لحكم محلي في البلاد، كما أن المجالس المحلية أسست لأول مرة في ملقا وبعض الولايات الماليزية الأخرى مثل صباح وسراوك، ووضع البريطانيون الكثير من التشريعات التي ساهمت في استكمال بناء الإدارة المحلية مثل: مرسوم صادر سنة 1950 خاص بالانتخابات المحلية بمنح مجلس المدينة السلطة لتنظيم الانتخابات، كما صدر مرسوم المجالس المحلية سنة 1952 يعطي السلطة للسكان (المحليين لتأسيس مجالس محلية إذا اقتضت ضرورة شؤونهم ذلك).

تعتبر ماليزيا أحد الدول 172 التي وقعت على بروتوكول كيوتو لعام 1999 لتغير المناخ. ووفقا ل Ho and Fong (2011)⁽¹⁴⁾ تم تكثيف إدماج الاعتبارات البيئية في تخطيط وتنمية ماليزيا منذ الخطة المالىزية الثامنة (2001-2005)، حيث وصلت ماليزيا إلى المرتبة 38 ضمن مؤشر الاستدامة البيئية (ESI) من أصل 146 بلدا في جميع أنحاء العالم. وهذا يعني المرتبة الثانية في آسيا بعد اليابان فيما يتعلق بالجهود المستمرة في تعزيز التنمية المستدامة.

كان التوسع الحضري المستدام والإدارة الحضرية الفعالة من بين أهم التوجهات السياسية لسياسة التحضر المالىزية 2006. وضعت هذه السياسة أيضا لتكون بمثابة الأساس لتشجيع الاندماج العرقي والتضامن لسكان المناطق الحضرية. وتعتبر استراتيجيات سياسة التحضر الوطني National Urbanization Policy (NUP) الإطار الأساسي للتنمية الحضرية في ماليزيا، ويتمثل ذلك فيما يلي⁽¹⁵⁾:

- تهدف سياسة التحضر الوطني إلى متابعة الالتزام الصارم بخطة التنمية من خلال تنسيق ورصد تنفيذ خطط التنمية على مختلف المستويات الحكومية وإنشاء قاعدة بيانات شاملة لاستخدام الأراضي على مستوى الولاية والدولة. وعلى الرغم من الضعف الإداري للحكومات المحلية في ماليزيا، والتمسك بمبادئ الحكم الرشيد الأخرى المبينة في جدول أعمال القرن 21 المحلي (Local Agenda 21) مثل المشاركة المجتمعية الفعالة والمساعدة على صياغة خطط مستدامة على المستويات المحلية. يتطلب تعزيز نهج تعديل الأرض كبديل في تنمية القرى في المناطق الحضرية من قبل سياسة التحضر الوطني التنسيق الفعال بين أصحاب الأرض والخبراء والجهات الفاعلة السياسية المحلية على المستويات المحلية.
- حماية المناطق الحساسة بيئيا، والأراضي الزراعية الخصبة والمساحات المفتوحة التي اعتبرت ضمن سياسة التحضر الوطني بمثابة قضية تحدي نظرا للتعارض بين السعي للمحافظة على الأراضي وأعلى وأفضل استخدام لها. أوضحت الأعمال التي قام بها Wan Abdullah Zawawi و Alias (2011) في كوالالمبور التحدي الصعب للمحافظة في خضم السعي إلى أعلى وأفضل استخدام الأراضي من خلال إعادة تطوير المناطق الحضرية. وأظهر Maruani (2011) أن

50٪ من عمليات تطوير الـ 25 مساحة المفتوحة كانت قضايا معروضة على المحاكم واجهت قرارات بقبول المحافظة. وهذا دليل آخر على أن كيفية المحافظة على المساحات المفتوحة يمكن أن يمثل تحدياً في مرحلة الطلب الكبير على الأراضي في المناطق الحضرية.

- الاعتماد على التجمعات السكانية لتعزيز التنمية الاقتصادية، حيث تعتبر التجمعات السكانية كمراكز استثمار، إضافة إلى دعم العمل المشترك مع المجالس المحلية.
- تشير المادة رقم 14 من سياسة التحضر الوطني إلى ضرورة تعزيز مشاركة ذوي الدخل المنخفض في عملية صنع القرار. وعززت هذا الطرح المادة 29 بضرورة إشراك المجتمع في التخطيط والإدارة ل يتم متابعتها من خلال إنشاء قسم في السلطات المحلية لتنسيق وإدارة برامج لزيادة المشاركة المجتمعية.
- عمل نظام التخطيط الماليزي تدريجياً على السماح بمشاركة المواطنين في المراحل المبكرة من إعداد مشروع الخطة وعملية صنع قرار التخطيط.
- العمل على تحقيق الشفافية والمساءلة في الإدارة الحضرية من خلال إعداد واعتماد مدونة لقواعد الحكم الحضري لجميع السلطات المحلية، وهذا ما يتيح القدرة على تحسين الحكم على المستويات. لتحسين القدرات المؤسسية في إدارة الحضرية، تم اقتراح تبادل المسؤولين بين السلطات المحلية في نفس الولايات.

وبالنظر إلى الخطة الوطنية الماليزية the Malaysia's National Physical Plan

بأنها تركز على التنمية المستدامة في الوظيفة الثالثة والتي تعمل على توفير اقتراح سياسات التخطيط العمراني لضمان التنمية المستدامة وكذا تخفيف وتكيف المستوطنات البشرية مع البيئة الطبيعية وتغير المناخ. ومن المفترض أن يتحقق الهدف الرئيسي للخطة الوطنية بالوصول بماليزيا إلى دولة متقدمة ذات دخل مرتفع بحلول العام 2020 من خلال 6 أهداف فرعية، يعتبر أحدها ضمان مشاركة المواطنين في الحكم والتأكيد عليها. التي ربما قد تكون نتيجة التوجه الاقتصادي للخطة. وأكد أن التنمية المستدامة والحفاظ على التنوع البيولوجي كهدف ثان. ولم يتم تحديد الإدارة الحضرية الجيدة والشمول الاجتماعي فقط كمدخلات ولكن كجزء من أجزاء بناء المدن الملائمة للعيش والتجمعات المستدامة في سياسة

التحضر. كما تركز اللامركزية بشكل كبير على التوازن الإقليمي وعلى تعزيز الوصول إلى مراكز العمل في المناطق الحضرية من المناطق النائية الريفية.

دور الحكم المحلي في بناء مجتمعات مستدامة في ولايتي بوتراجاي واسكندر النموذجيتين:

سنناقش في هذا الجزء من الدراسة المنظور الماليزي للتنمية المستدامة والحكم المحلي في ضوء استراتيجية تهيئة وتحضر البلاد the country's urbanization policy، والخطة الوطنية the National Physical Plan المعتمدة لذلك، بدراسة حالتين نموذجيتين للحكم المحلي ودوره في بناء مجتمعات مستدامة في منطقتي بوتراجاي واسكندر.

الشكل (2): بوتراجاي Putrajaya واسكندر Iskandar بماليزيا



تمثل هاتين المنطقتين حالات جيدة لدمج ممارسات التنمية الإقليمية المستدامة مع جهود التنمية على المستوى المحلي. لهذا السبب، تم القيام بعدد من الدراسات لنموذج الاستدامة (وخاصة من وجهة نظر خفض انبعاثات الكربون) من أجل تقييم ما تم إنجازه حتى الآن (على سبيل المثال دراسات Ho وآخرين خلال السنوات 2001، 2012، 2013).

تعتبر اسكندر ماليزيا Iskandar Malaysia المخطط لها حديثاً منطقة التي تقع تحت اختصاص خمس سلطات تخطيط محلية (مجلس مدينة جوهور باهرو، مجلس بلدية جوهور باهرو تينغا،

السلطة المحلية لباسير غودانغ، مجلس بلدية كولاي ومجلس مقاطعة بونتيان). ومع هذا التخطيط الجديد، يقتضي التركيز على جذب الاستثمارات الدولية أن يشتمل المشروع استراتيجيات مستدامة قدر الإمكان. وعملت محاولة الحكومة الوطنية على إثبات نجاح المشروع بتكراره في أماكن أخرى. كما يجري دعم الجهود الرامية إلى إنشاء مدينة منخفضة الكربون من قبل بعض الجامعات اليابانية (كيوتو والجامعات أوكاياما).

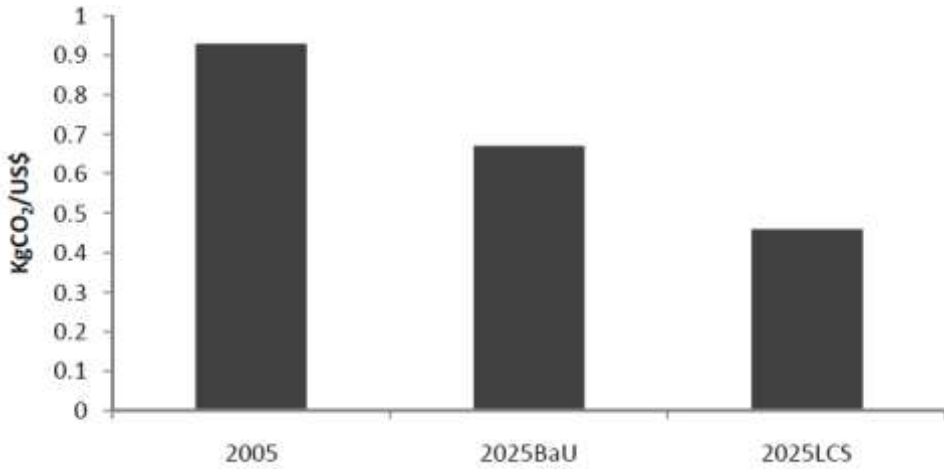
الشكل (3): اسكندر ماليزيا والمراكز الرائدة للتنمية الإقليمية



Source: Chin Siong Ho, et al, Low carbon urban development strategy in Malaysia - The case of Iskandar Malaysia development corridor, Habitat International, Vol. 37, 2013,p: 46.

ويظهر الشكل (3) كثافة انبعاثات الكربون لإقليم اسكندر ماليزيا ما بين عامي 2005 و2025 عند استمرار الأعمال وفق النمو المعتاد (أي الممارسة الحالية)، وسوف يتحقق حوالي 27٪ تخفيضات بحلول عام 2025 (Ho et al, 2013).

الشكل (4): كثافة انبعاثات الكربون - اسكندر ماليزيا



Source: Chin Siong Ho, et al, Low carbon urban development strategy in Malaysia – The case of Iskandar Malaysia development corridor, Op.Cit, p: 49.

وفيما يتعلق استخدام الطاقة في اسكندر ماليزيا، حيث سيساهم قطاعي الصناعة والنقل بـ 75.2٪ من إجمالي انبعاثات الكربون.

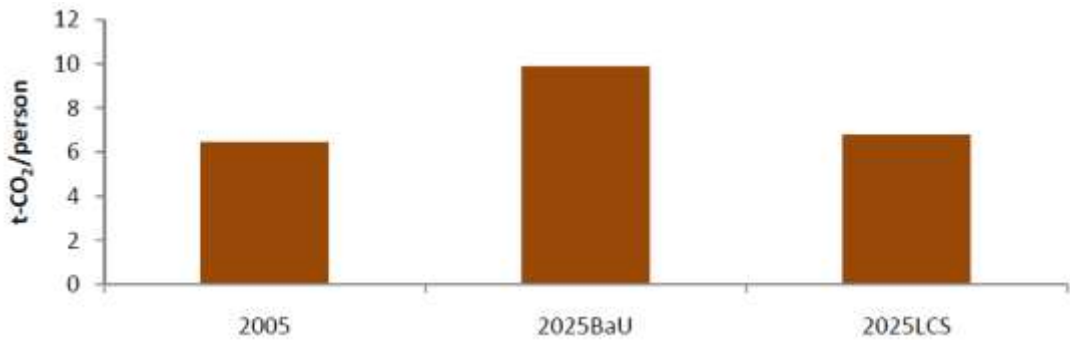
الجدول (1): انبعاثات CO₂ من استخدامات الطاقة - اسكندر ماليزيا

Year	Scenario	Share(%)				
		Commercial	Industrial	Residential	Transportation	Agriculture
2005	Present	11.0	53.2	2.1	33.7	0.1
2025	BaU scenario	23.2	51.7	1.5	23.5	0.1
	MM scenario	22.1	49.2	1.5	27.1	0.1
	DM scenario	20.6	45.8	1.4	32.1	0.1

Source: Chin-Siong Ho and Wee-Kean Fong, **Towards a Sustainable Regional Development in Malaysia: The Case of Iskandar Malaysia**, Eco-city Planning, Springer, 2011, p: 215.

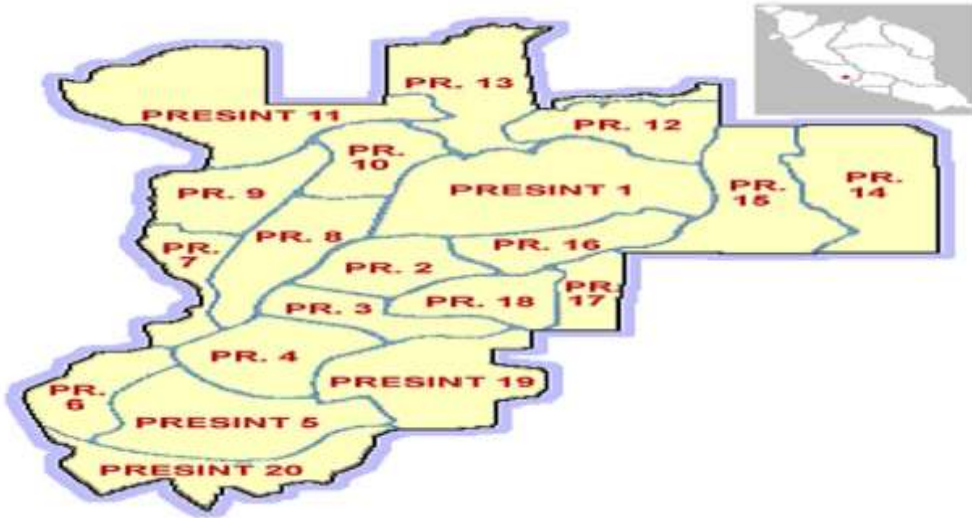
يظهر نصيب الفرد من الانبعاثات ارتفاعا سواء في العمل كالمعتاد أو السيناريو اتخاذ تدابير الرقابة والاستراتيجيات التي اعتمدتها السلطات المحلية. وفقا لـ Ho وآخرين (2013) فإنه عند قياس انبعاث CO₂ مقابل الناتج المحلي الإجمالي لـ اسكندر ماليزيا، تم ملاحظة انخفاض في قيمة الناتج. وهذا هو الحال في أغلب الدول النامية حيث الناتج المحلي الإجمالي في ازدياد. ومن الممكن بالتالي تحقيق انخفاض بنسبة 50٪ في كثافة الانبعاثات بحلول عام 2025 إذا ما اتخذت تدابير التخفيف المقترحة (Ho, et al 2013).

الجدول (2) : نصيب الفرد من الانبعاثات - اسكندر ماليزيا



Source: Chin Siong Ho, et al, Low carbon urban development strategy in Malaysia - The case of Iskandar Malaysia development corridor, Op.Cit, p: 49.

الشكل (5): بوتراجاي - ماليزيا



يهدف برنامج المدن صديقة البيئة في بوتراجاي، للحد من كثافة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري GHG emission intensity بنسبة 60٪، وتحقيق أثر التبريد الصغير بدرجة 2°C .

الشكل (6): بوتراجاي: الأهداف البيئية



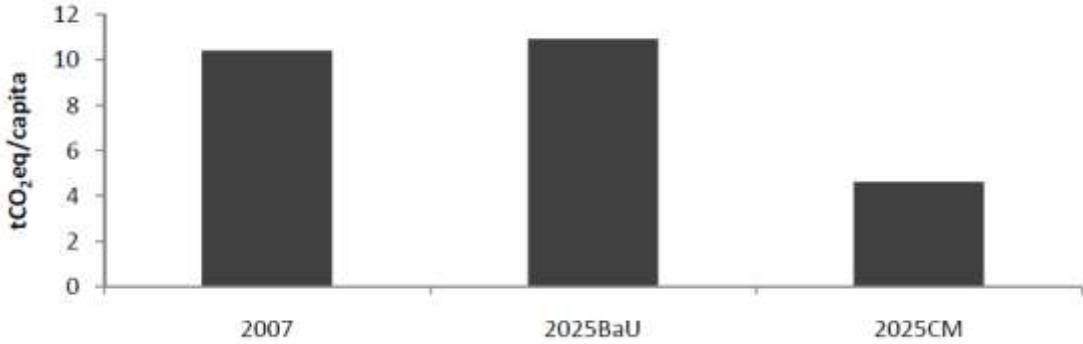
Source: Chin-Siong Ho, Matsuoka Yuzuru, & Bin Hashim

Omairi, **Putrajaya Green City 2025: Baseline and preliminary study**, Universiti Teknologi Malaysia, 2012, p: 8.

وعلى الرغم من أن إجمالي الطلب على الطاقة في إطار العمل على السيناريو المعتاد هو حوالي ضعف هذا السيناريو مع اجراءات مضادة بحلول عام 2025، وأظهرت ما يقرب من 9 أضعاف بالمقارنة مع أرقام عام 2007، وأظهرت نسبة الفرد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بعض الاستقرار بين عامي 2007 و 2025، حتى في ظل العمل وفق السيناريو المعتاد (Ho et al, 2012). وتشمل

التدابير المنفذة اعتماد المباني الخضراء والتكنولوجيا الخضراء، ونظام نقل عام فعال، والزراعة الحضرية ومركز تبريد مركزي. وهذا يعني أن التدابير الحالية في بوتراجاي سوف يكون لديها القدرة للحفاظ على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري مستقرة حتى مع زيادة كبيرة في الطلب على الطاقة.

الشكل (7): نصيب الفرد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري - بوتراجاي ماليزيا



Source: Chin-Siong Ho, Matsuoka Yuzuru, & Bin Hashim

Omairi, **Putrajaya Green City 2025: Baseline and preliminary study**, Op.Cit, p: 10.

وبشكل تتضمن الخطة الماليزية (2006-2010) هدف 300MW و 50MW للطاقة المتجددة renewable energy التي يجب أن تكون متصلة بشبه جزيرة ماليزيا ومنطقة صباح Sabah على التوالي. إلا انه لم يتم تحقيق سوى 25٪ فقط من الهدف حتى سبتمبر 2012⁽¹⁶⁾. وهذا يدل على أنه على الرغم من الجهود المتضافرة التي يمكن ملاحظتها في بعض الحالات (مثل بوتراجاي واسكندر ماليزيا)، ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به نحو تحقيق الأهداف الوطنية.

ويمكن تلخيص التحديات التي تواجه تنفيذ الخطة الوطنية لماليزيا من خلال البرنامج الوطني للتكنولوجيا الخضراء National Green Technology programme لتشمل ما يلي⁽¹⁷⁾:

- تغيير تفكير الجمهور
- تسهيل الوصول إلى التمويل الأخضر green financing

- البحوث والتطوير Research and development

- تداخل المسؤوليات بين الجهات المعنية الحكومية
- استدامة في الدعم الحكومي للقطاعات الطاقة والمياه
- ضعف قابلية قطاع الأعمال التقليدية والمستحدثة على قبول التحول.

وفي الختام، تم التأكيد على أن الإدارة المحلية تلعب دورا هاما لتحقيق التنمية المستدامة لأنها هي الأقرب إلى الناس (لتغيير تفكيرهم ومواقفهم) ومن حيث تنفيذ الاستراتيجيات والقواعد واللوائح. وعلى الرغم من ذلك، نجد حقيقة أن طريقة صنع القرار حاليا وإجراءات اعداد الخطة في ماليزيا لا تزال ضمن صلاحيات سلطات التخطيط، وهذا ما يجعلها في خلاف مع المشاركة الديمقراطية⁽¹⁸⁾.

IV. خاتمة

يعتبر البعد البيئي للتنمية المستدامة في غاية الأهمية لكونه يتطلب استمرارية سلامة رأس المال الطبيعي، وقدرة البيئة على مواصلة العمل بصورة سليمة، ويتمثل هدفها في التقليل إلى أدنى حد من التدهور البيئي، ويمكن أن يتحقق ذلك بدمج الاعتبارات البيئية عند التخطيط للتنمية حتى لا يتم إلحاق الأضرار برأس المال الطبيعي وذلك كحد أدنى. هذا ويجسد دور الحكم المحلي في تحقيق التنمية المستدامة تحديا كبيرا في كل المجتمعات، وينعكس ذلك في الحاجة إلى تعزيز المؤسسات والعمليات والآليات التي تمكن من المشاركة الكافية للمواطنين في وضع جدول أعمال لتحقيق التنمية المستدامة. حيث لم يعد ينظر إلى الحكم المحلي على أنه مجرد أسلوب من أساليب التنظيم الإداري تتقاسم من خلاله السلطة الإدارية المركزية ممارسة الوظيفة الإدارية فحسب بل أصبح الحكم المحلي يشكل منظومة متكاملة تسعى إلى تحقيق أهداف عديدة.

تم تكريس نظام الحكم المحلي في الدستور الماليزي على نحو يساهم في تحقيق تنمية شاملة للاقتصاد، مع أخذ البعد البيئي بعين الاعتبار في ذلك، وعلى الرغم من الضعف الإداري للحكومات المحلية في ماليزيا، والسعي لتمسك بمبادئ الحكم الرشيد الأخرى المبينة في جدول أعمال القرن 21 المحلي (Local Agenda 21) مثل المشاركة المجتمعية الفعالة والمساعدة على صياغة خطط مستدامة على

المستويات المحلية. فقد تم تكريس خطط التنمية الوطنية لتحقيق سياسات التحضر الوطني الرامية إلى انشاء مدن صديقة للبيئة. ومن هنا يمكننا الإجابة بصحة فرضية الدراسة التي مفادها أن تبني نظام الحكم المحلي يسمح بتبني تنمية مستدامة ذات بعد بيئي أفضل مقارنة بنظام الحكم المركزي، لأنه تم التأكيد على أن الإدارة المحلية تلعب دورا هاما لتحقيق التنمية المستدامة لأنها هي الأقرب إلى الناس (لتغيير تفكيرهم ومواقفهم) ومن حيث تنفيذ الاستراتيجيات والقواعد واللوائح. ورغم ذلك، نجد حقيقة أن طريقة صنع القرار حاليا وإجراءات اعداد الخطة في ماليزيا لا تزال ضمن صلاحيات سلطات التخطيط، وهذا ما يجعلها في خلاف مع المشاركة الديمقراطية.

الهوامش والمراجع:

- ¹- WCED: World Commission on Environment and Development.
- ²- Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future, United Nations, 1987, p: 41. <http://www.un-documents.net/our-common-future.pdf>.
- ³- Klodiana Gorica et al, **The Role of Local Government in Sustainable Development**, OECONOMICA, Vol. 8, N° 2, 2012, p: 141. <http://journals.univ-danubius.ro/index.php/oeconomica/article/download/1258/1118>
- ⁴- عبد الخالق عبد الله، **التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، بيروت، يناير 1993، ص: 95.
- ⁵- Anwar Shah & Sana Shah, **The New Vision of Local Governance and the Evolving Roles of Local Governments**, In Shah, A. (eds). Local Governance in Developing Countries, World Bank, Washington, D.C, 2006, p: 1.
- ⁶- عبد الرازق الشخيلي، **العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارات المحلية: دراسة مقارنة**، ندوة العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، المعهد العربي لإنماء المدن، بيروت، 23-25 سبتمبر 2002.
- ⁷- محمد محمود الطعامة، **نظم الإدارة المحلية: المفهوم والفلسفة والأهداف**، الملتقى العربي الأول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، سلطنة عمان، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 18-20 أوت 2003.

⁸ - محمد محمود الطعامة & عبد الوهاب سمير، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005، ص ص: 22-29.

⁹ - Daniel Kaufmann, The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues, Draft Policy Research Working Paper, World Bank, September, 2010, p: 3.

<http://info.worldbank.org/governance/wgi/pdf/WGI.pdf>

¹⁰ - Ashiru Bello & Kamariah Dola, Sustainable Development and the Role of Local Governance: Experience from Malaysian Model Regions, International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 4 N° 1, 2014, p: 270.

¹¹ - Mihaela Kardos, The Reflection of Good Governance in Sustainable Development Strategies, Procedia-Social and Behavioral Sciences, 58, 2012, pp: 1166-1173.

¹² - سامي الحمداني، الإدارة المحلية وتطبيقها والرقابة عليها، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2014، ص ص: 100-104.

¹³ - دستور ماليزيا الصادر عام 1957 شاملا تعديلاته لغاية عام 2007:

(https://www.constituteproject.org/constitution/Malaysia_2007.pdf?lang=ar)

¹⁴ - Chin-Siong Ho and Wee-Kean Fong, Towards a Sustainable Regional Development in Malaysia: The Case of Iskandar Malaysia, Eco-city Planning, Springer, 2011, p: 202.

¹⁵ - Ashiru Bello & Kamariah Dola, Sustainable Development and the Role of Local Governance: Experience from Malaysian Model Regions, Op.Cit., p: 273-275.

¹⁶ - Datuk Loo Took Gee, National Green Technology Policy and Its Implementation Challenges,

<http://www.akademisains.gov.my/download/2ga/GT%20POLICY%20AND%20IMPLEMENTATION%20CHALLENGES.pdf>

¹⁷ - Government Policies On Green Tech: Current & Future, Ministry of Energy, Green Technology & Water, Malaysia, 2013, Accessed from <http://www.mgbc.org.my/Downloads/20131009-IGEM2013-Empowering-Green-Markets/02-Government-Policies-On-Green-Tech.pdf> .

¹⁸ - Ainul Jaria Maidin, Access to public participation in the land planning and environmental decision making process in Malaysia. International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 1 N° 3, 2011, p: 150.